

14 مليار دينار الفائض المتوقع للسنة الحالية

«الوطني»: ارتفاع فائض الميزانية رغم تحسن الإنفاق خلال ديسمبر

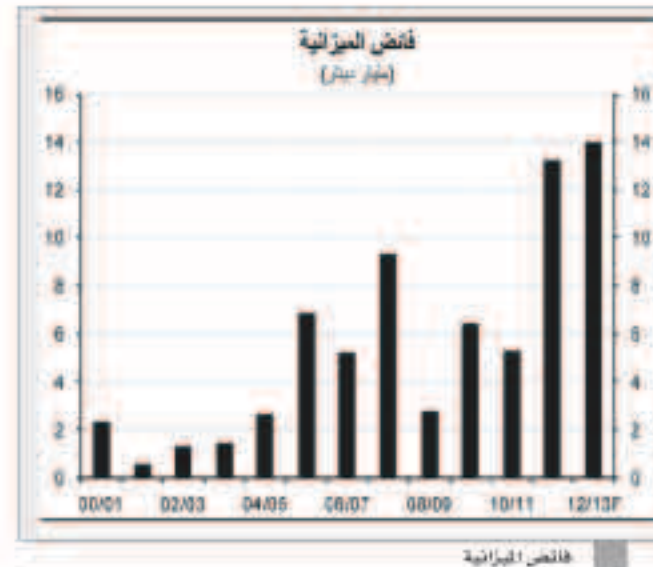
■ الفائض قفز إلى 16.1 مليار دينار خلال الفترة الماضية



إجمالي المصروفات



الإيرادات النفطية



فائض الميزانية

■ نمو الإيرادات 24.3 مليار دينار خلال الأشهر التسعة من السنة الحالية

بالارتفاع بفضل باب الرواتب والأجور، الذي ارتفع بنحو 17% مقارنة بسنة مضت. ومن المرجح أن تشهد الأشهر الباقية تسارعا في الكون الأكبر في هذه المصروفات، وهو باب المصروفات والتحويلات المختلفة. بدعمه في ذلك ارتفاع متوقع في التحويلات ما بين المؤسسات الحكومية بما فيها تحويلات كبيرة لتغطية العجز الإكثوري في صندوق التأمينات الاجتماعية.

وأشار التقرير ومن ناحية أخرى، بلغت المصروفات الرأسمالية 0.7 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، مراجعة بمقدار 0.2 مليار دينار عن مستواها لفترة نفسها من السنة السابقة. ولم تتجاوز المصروفات الرأسمالية الفعلية خلال هذه الفترة ما نسبته 27% من مستواها المعتاد في الميزانية لكامل السنة، مقارنة مع 36% المعدل التاريخي للسنوات الخمس الماضية لفترة التسعة أشهر. لكن من الممكن أن تشهد تحسنا في مستويات الإنفاق الاستثماري في الربع الأخير من السنة المالية مع تسارع وتيرة الإنفاق الحكومي على البيئة التحتية.

بحسب تقديراتنا، بلغت المصروفات المحفزة للطلب 5.9 مليارات دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، بنمو ملحوظ بلغ 16% على أساس سنوي، مقارنة مع نمو بلغ 3% في السنة السابقة. وستنتهي من هذا الإنفاق بعض المدفوعات التحويلية وينود أخرى لها تأثير محدود على النشاط الاقتصادي. ويشير هذا الارتفاع القوي إلى أن السياسة المالية توفر بعض الدعم الذي يحتاجه الاقتصاد. وفي الخلاصة، تظهر البيانات أن الإيرادات القوية استمرت في توفير فائض ضخم في الميزانية، رغم الارتفاع الجيد في المصروفات الحكومية. ومن المتوقع أن يتراجع هذا الفائض قليلا في الربع الأخير من السنة المالية مع تسارع وتيرة الإنفاق، إلا أن المركز المالي للكويت يبقى قوي جدا.

■ توقعات بتراجع الفائض قليلا في الربع الأخير من السنة المالية

المصروفات الفعلية ما نسبته 38% فقط من مستواها المعتاد في الميزانية، أي أقل من المعتاد لهذه الفترة من السنة. لكن على الرغم من ذلك، مازالت هناك إمكانية لحصول ارتفاع أكبر في المصروفات في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، وهو الوقت الذي عادة ما يتسارع فيه الإنفاق. وأوضح وارتفعت المصروفات الجارية في شهر ديسمبر مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، وذلك للمرة الأولى في السنة المالية 2012/2013، لتبلغ 7.4 مليارات دينار. وتستمر المصروفات الجارية

السابقة، وذلك على خلفية ارتفاع الإيرادات والرسوم المختلفة. وقال في المقابل، تسارعت وتيرة الإنفاق الحكومي لتصل للمصروفات الإجمالية إلى 8.2 مليارات دينار في شهر ديسمبر، أي دون مستوياتها للفترة نفسها من السنة السابقة بمقدار 0.1 مليار دينار فقط. وخلال شهر ديسمبر وحده، ارتفعت المصروفات الإجمالية بمقدار 1.2 مليار دينار مقارنة مع الشهر السابق، بعدما كانت قد ارتفعت بنحو 2.7 مليار دينار قبل شهر. ومع انقضاء ثلاثة أرباع السنة المالية الحالية، لم تتجاوز

قال تقرير البنك الوطني تظهر بيانات المالية العامة لدولة الكويت للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2012/2013 أن المصروفات الحكومية استمرت في الارتفاع في شهر ديسمبر، رغم أن وتيرة الإنفاق بقيت أقل من معدلها التاريخي. وفي حين أن المصروفات الجارية قد شكلت المحرك الأساسي لنمو الإنفاق حتى الآن هذه السنة، إلا أن الإنفاق الاستثماري قد بقي منخفضا نسبيا. وعازلت الإيرادات المرتفعة تتجاوز الزيادة في المصروفات رغم التسارع الأخير، ما يحقق فوائض ضخمة في الميزانية.

وتابع التقرير وقفز حجم الفائض المحقق في الميزانية الكويتية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية إلى 16.1 مليار دينار في ديسمبر من 14.7 مليار دينار في الشهر السابق، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. ويعزى هذا الارتفاع في الفائض الذي يعادل 33% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للعام 2012، إلى الارتفاع الحاد في الإيرادات وارتفاع أقل حدة في المصروفات. لكن مع ترجيح ارتفاع وتيرة الإنفاق المعلن عنه في الأشهر الثلاثة الباقية من السنة، من الممكن أن يبلغ الفائض النهائي في الميزانية نحو 14.0 مليار دينار.

وإضافة وارتفعت الإيرادات الإجمالية إلى 24.3 مليار دينار في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2012/2013، أي بمقدار 2.8 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة. وواصلت الإيرادات النفطية نموها السريع عند نحو 13% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة رغم انخفاض أسعار النفط. إذ انخفض سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 1% خلال هذه الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة كبيرة قدرها 26% مقارنة بالفترة نفسها من السنة

■ وتيرة الإنفاق الحكومي تسارعت لتصل إلى 8.2 مليارات دينار

الصفار: المشروع يتميز بمواصفات خاصة

«دار الكوثر» تطرح «برج الريحان» في الشارقة بكلفة 25 مليون دولار

الإسلامية. وأشار الحمدان إلى أن الشركة مخصصة من قبل وزارة التجارة والصناعة الكويتية ولها أفرع في الخارج مثل أسبانيا والأردن وسورية منذ 15 عاما، بالإضافة إلى أن لديها مشاريع عقارية في الإمارات العربية المتحدة عبر فرعها في الشارقة. ولفت الحمدان إلى أن المؤسسة لديها مشاريع تقوم على نسوقها ممتلة في ظل سكتية وإراضي في المملكة الأردنية الهاشمية مع العلم أن جميع مشاريعها تتميز بسميات عالية الجودة. ودعا الحمدان المستثمرين الراغبين في اقتناء عقارات مميزة في الأردن التعرف على المشاريع عبر جناح الشركة المتواجد في المعرض حتى 7 مارس الجاري.

السكتية ذات الجودة والخدمات العالية. واختتم الصفار تصريحه بدعوة كافة المستثمرين لزيارة جناح الشركة في المعرض للتعرف على المزيد عن هذا المشروع المعين. وأعلنت مؤسسة الحمدان الدولية العقارية عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية من تنظيم شركة إسبوس سيني والذي يجمع 42 شركة محلية وخارجية وعالمية في فندق الريجنسي والذي تستمر فعالياته حتى الخميس 7 مارس الجاري. وقال مدير عام المؤسسة ناصر الحمدان أن المؤسسة تعمل حاليا وفق خطط مستقبلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال استثمارات عقارية وسياحية مدروسة وفق أحكام الشريعة



أيوب الصفار

التي تتمتع بعازل حراري والإرضيات الفاخرة والأبواب الرئيسية. وأكد الصفار أن المشروع يعتبر من الفئة المميزة للابراج التي تلبى احتياجات العملاء كافة وبأسعار مميزة وتضيف لهم المتعة بالشقق

عمودي بالإضافة إلى خدمات أمنية على مدار الساعة وإطلالة مباشرة على بحيرة الخان. ولفت الصفار إلى أن مشروع «برج الريحان» لقي قبولا كبيرا في السوق الكويتي نظرا لمميزته من بين المشاريع العملاقة التي تطرح من قبل الشركة في الآونة الأخيرة، وأن الشركة تقوم على طرح هذا المشروع بأساليب جديدة وتسهيلات تلبى احتياجات العملاء وتسهيلات بالدفع. وأشار الصفار إلى أن مشروع برج الريحان عبارة عن برج في الشارقة ويتمتع بموقع استثنائي وبإطلالة مباشرة على بحيرة الخان الشهيرة. وحول التسهيلات في البرج بين الصفار أن التسهيلات تتميز بمواصفات مميزة منها المصاعد والجدران الخارجية

أعلنت شركة «دار الكوثر» العقارية - إحدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار - عن طرح مشروع «برج الريحان» في الشارقة والبالغ تكلفته 25 مليون دولار. وقال نائب المدير العام في الشركة المهندس أيوب الصفار إن الشركة ستطرح المشروع خلال فترة تواجدها في معرض العقارات الكويتية والدولية والتي تشارك فيه والذي يستمر حتى الخميس المقبل 7 مارس، لافتا إلى أن برج الريحان يتكون من 50 طابقا منهم 42 طابقا سكنيا بعدد إجمالي 252 شقة و6 طوابق خاصة بمواقف السيارات، وطابق خدمات. وأشار الصفار إلى أن للمشروع يتميز بمواصفات عالية وجودة في الخدمات منها وجود نادي صحي بالبرج ومهبط للطائرات

وقدم التحليل وجهات نظر لمختصين في هذا الشأن منها للرئيس السابق لمجلس إدارة بنك الخليج علي البدر الذي رأى أن تنفيذ مشروعات الخصخصة «سيولد شركات وطنية أساسية عملاقة في مختلف قطاعات الاقتصاد، إلى جانب كلمة لاستاذ الإدارة والمالية العامة بجامعة الكويت المنشأ في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور يوسف المطيري الذي أكد أهمية دور قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الخصخصة حال تم تشكيل تحالفات فيما بينها. وأخوى العدد مقابلة مع رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي للتدج حمد المزروع كشف خلالها عن خدمات ومنتجات جديدة ذات قيمة مضافة «يعزز البنك انطلاقا في الفترة المقبلة أبرزها محطة عقارية بعائد ثابت مع توسع في الخدمات التمويلية للسكن الخاص والسيارات والتجزئة». وقال المزروع أن الارتفاع «الإيجابية» التي حققها البنك في 2012 على الرغم من بيئة العمل الصعبة جاءت نتيجة سياسة مختلفة انتهجها البنك على مدى الأعوام الماضية مضيفا أن لدى البنوك الكويتية قدرة تنافسية جيدة لتمويل المشاريع والشركات، ورأى المزروع أن رفع درجة التنمية في البلاد «يتم من خلال تحسين خدمات التعليم والصحة والسكن إلى جانب تعزيز دخل المواطنين جميعا بإجراءات مثل تأسيس وإطلاق شركات تنموية وتوزيع أسهم من راسميتها على المواطنين».

الكويت - «كوثر» - أصدر اتحاد المصارف الكويتية العدد الجديد من مجلته «المصارف» لشهر مارس الجاري متضمنا أبرز التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والأحداث المتخصصة التي شهدتها البلاد الشهر الماضي. وتناولت افتتاحية العدد بقلم أمين عام الاتحاد الدكتور حمد الحساوي بعنوان «سمو الأمير عاشت الكويت ودمت لنا رمزا للمحبة والإيمان» موضوع رمزية الأعياد الوطنية التي احتفلت بها دولة الكويت في فبراير المنصرم. وأعرب الدكتور الحساوي في الافتتاحية عن الأمل في أن يكون العام الحالي متميزا بالنسبة للبلاد على المقاييس كافة، دوليا بالإنجازات والسياسات التي من شأنها زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يعزز تحقيق مبادرة ورؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في معالجة الوضع الاقتصادي في البلاد تحت ظل قيادة سمو الحكمة». وتضمن العدد تحليلات اقتصاديا بعنوان «الخصخصة في الكويت تجارب نوعية وآمال عريضة» أكد أن القطاع الخاص مؤهل لقادة النشاط الاقتصادي في الكويت مستعرضا تجارب شركات أسسها القطاع الخاص في مختلف المجالات «نظ وبنوك ومطيران وغيرها» وصل بعضها إلى العالمية وبعضها الآخر أثبت جدارته في دعم النمو الاقتصادي المحلي.

من أصل 52 نالوا العديد منها العام الماضي

«بيتك» يكرم 14 موظفاً لحصولهم على شهادات مصرفية معتمدة

مضافة تنعكس على النجاح الذي يحققه «بيتك» في كافة المجالات، داعيا المتكربين وغيرهم من الموظفين إلى الاستمرار بالعباءة والالتزام لتحقيق ما يتطلع إليه «بيتك» وعلاوة من نمو وإزدهار. وأعرب الموظفون المتكربون عن تقديرهم الكبير لهذه المبادرة بالاحتفاء بهم وتكريمهم، مؤكدين حرصهم الشديد على الاستمرار في التقدم العلمي والتطوير المهني للوظيفة والمنصب الذي يشغلونه والسعي الدؤوب لتقديم الأفضل دائما بما يخدم «بيتك» وينهض به و يعزز مكانته ضمن على المستوى الإقليمي والعالمي.

بمختلف وسائل التدريب كما بدأ «بيتك» هذا العام في تطبيق آلية التعليم المدج والذي يتضمن التعليم الإلكتروني إلى جانب المحاضرات النظرية والعملية للمساهمة في زيادة فاعلية العملية التدريبية. من جانبته، شدد مدير إدارة الفروع عماد عبدالعزيز الصراغوي على أهمية هذه الشهادات للارتقاء بإداء الموظفين وتطوير مسيرة العمل وحث الموظفين على المضي قدما في التميز وبت فيهم روح المنافسة والإبداع الذي يعكس ابتكاراتهم وعطاءاتهم على جميع الأصعدة. وقال إن أي شهادة يحصل عليها أي موظف أو موظفة هي قيمة

«بيتك» لديهم القدرة على الحصول على أعلى الشهادات سواء بالجال المصرفي أو المخاطر أو التمويل أو الرقابة المالية وغيرها، مؤكدا أن «بيتك» من أنجح البنوك، وأن جهود موظفيه وإخلاصهم في العمل وسعيهم الدائم للتطوير والتحديث من أهم عوامل النجاح والتميز التي يفخر بها.

وأشار الجلال إلى أن «بيتك» ساهم خلال هذا العام بتدريب 600 موظف عبر التعليم الإلكتروني والذي يعد أحد الأساليب الحديثة للتدريب إضافة إلى توفيره 4800 فرصة تدريبية لعموم الموظفين

قال مدير إدارة الموارد البشرية والخدمات في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد عبدالرحمن الجلال إن 52 من موظفي وموظفات «بيتك» تمكنوا من الحصول على شهادات مصرفية رفيعة ومعتمدة خلال العام الماضي مما يؤكد اهتمام بيتك بموظفيه وحرصه على الارتقاء بقدرات الكوادر البشرية وتشجيع الموظفين للمواظبة على استمرارية العباءة والتطوير المهني.

وأضاف الجلال خلال حفل تكريم 14 من الموظفين والموظفات الحاصلين مؤخرا على عدد من الشهادات العلمية المتقدمة، إن موظفي



جانب من المتكربين



الجلال والصراغوي والموظفون المتكربون